

نشرة صندوق النقد الدولي

مبادئ سانتياعو

ليبسكي يصرح: مبادئ صناديق الثروة السيادية تدعم الاستثمار عبر الحدود

- مجموعة العمل المعنية بصناديق الثروة السيادية تتوصل إلى اتفاق مبدئي
- مشروع المبادئ والممارسات الطوعية سوف يعزز الفهم لطبيعة صناديق الثروة السيادية
- ليبسكي يصرح بأن صناديق الثروة السيادية تسهم بدور فعال في النظام المالي العالمي

جون ليبسكي، النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي، يصرح بأن المبادئ والممارسات الطوعية المقترحة لصناديق الثروة السيادية، إلى جانب مدونة لقواعد الاستثمار تصدرها "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" لصالح البلدان المتلقية للاستثمار، سوف تساعد على تهيئة بيئة عالمية تعزز فعالية الاستثمار عبر الحدود.

ألقى السيد ليبسكي كلمة في 3 سبتمبر الجاري أمام ندوة نظمها وزير المالية الشيلي في سانتياعو. وفي اجتماع عُقد يومي 1 و 2 سبتمبر، صرح ممثلو 26 صندوق ثروة سيادية بأنهم توصلوا إلى اتفاق مبدئي بشأن [مسودة لمجموعة المبادئ والممارسات المتعارف عليها \(GAPP\)](#)، والمعروفة أيضا باسم مبادئ سانتياعو. وتشكل هذه المبادئ والممارسات إطارا اختياريا للاسترشاد به في تطبيق الممارسات الاستثمارية الملائمة لصناديق الثروة السيادية، وكذلك في ترتيبات الحوكمة والمساءلة ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، قال السيد ليبسكي: "الهدف من مجموعة المبادئ والممارسات المقترحة أن تسهم في الحفاظ على تدفق الاستثمارات بحرية عبر الحدود وعلى انفتاح النظم المالية واستقرارها." وأضاف: "فمن خلال اعتماد هذه المبادئ والممارسات، تستطيع صناديق الثروة السيادية تهدئة المخاوف المثارة ومن ثم الحد من مخاطر الضغوط الحمائية التي تتعرض لها الاستثمارات وتخفيف القيود على تدفقات رؤوس الأموال الدولية."

دور إيجابي في النظام المالي العالمي

وأكد ليبسكي على الأهمية المتزايدة التي تكتسبها صناديق الثروة السيادية ليس فقط في البلدان التي تنتمي إليها وإنما أيضا في النظام المالي الدولي، قائلا إن هذه الصناديق تشكل اليوم ربع أو ثلث الأصول الأجنبية في البلدان المختلفة. وأضاف أنه "من المتوقع لهذه الأصول أن تتجاوز رصيد احتياطات النقد الأجنبي في المستقبل غير البعيد وأن تصل إلى ما بين 7 و 11 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2013.

وأشاد ليبسكي بالدور الذي أسهمت به هذه الصناديق في امتصاص الصدمات عن طريق توفير رأس المال لأسواق الاقتصادات المتقدمة أثناء الاضطرابات المالية في العام الماضي، قائلاً إن هذا الدور يعكس طول الآفاق الزمنية التي تغطيها استثمارات صناديق الثروة السيادية، واحتياجها المحدود للسيولة، ومراكزها الاستثمارية التي لا يركز معظمها على الرفع المالي. كذلك أشار إلى أن هذه الصناديق تدرك بوضوح أن "مصلحتها على المدى الطويل تكمن في الحفاظ على أسواق تتسم بالانفتاح والسيولة وكفاءة الأداء".

غير أنه أضاف قائلاً إن "البلدان المتلقية أبدت مخاوف من احتمال وجود دوافع غير تجارية وراء استثمارات صناديق الثروة السيادية. ويمكن أن تتطوي هذه التصورات السلبية على أضرار تطال جميع الأطراف وتقوض استقرار النظام المالي والنقدي العالمي بتأثيرها على كفاءة تدفق رؤوس الأموال العالمية".

ومن هذا المنطلق، أشار ليبسكي إلى أن "زيادة الوضوح" التي تتحقق من خلال المبادئ والممارسات الطوعية سوف تعود بالنفع على البلدان الراعية والمتلقية على حد سواء، ذلك أنها ستعمل على تحسين الفهم العام لطبيعة صناديق الثروة السيادية وتسمح للصناديق حديثة الإنشاء بالاستفادة من تجارب الآخرين.

الخطوات القادمة بشأن المبادئ والممارسات المتعارف عليها

وفي ختام اجتماع سانتياغو، صرح السيد حمد السويدي، أحد رئيسي [مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية \(IWG\)](#)، في الثاني من سبتمبر بأن الخطوة التالية تتمثل في رفع توصية من كل عضو من أعضاء المجموعة إلى حكومته خلال الأسابيع القادمة تحت على اعتماد المبادئ والممارسات المقترحة. ويُنتظر أن تقوم مجموعة العمل الدولية بعد ذلك بعرض المبادئ والممارسات المتعارف عليها على اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي – وهي التي يسترشد بها الصندوق في شؤون السياسات – وذلك عند انعقادها في 11 أكتوبر القادم في واشنطن. ومن المتوقع نشر المبادئ والممارسات المتعارف عليها بعد هذا الاجتماع.

ويبحث أعضاء مجموعة العمل الدولية أيضاً سبل إنشاء مجموعة دائمة لصناديق الثروة السيادية، إقراراً بالحاجة إلى مواصلة العمل بشأن "المبادئ والممارسات المتعارف عليها"، حسب الاقتضاء، وتيسير الحوار مع المؤسسات الرسمية والبلدان المتلقية حول التطورات التي تؤثر على عمليات صناديق الثروة السيادية.

صندوق النقد الدولي في دور المُيسِّر

ويشارك في رئاسة مجموعة العمل الدولية السيد هايماء كاروانا، مدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بصندوق النقد الدولي، بينما يتولى صندوق النقد الدولي مهام الأمانة اللازمة للمجموعة.

وقد أشاد السيد ديفيد موراي رئيس مجلس أوصياء صندوق المستقبل – صندوق الثروة السيادية الأسترالي – بدور صندوق النقد الدولي كمُيسِّر ومنسق لعمل مجموعة العمل الدولية. وقال: "إن صندوق النقد الدولي بأعضائه البالغ عددهم 185 بلداً عضواً هو الكيان المؤسسي الوحيد في العالم الذي يتميز بفهم كافٍ للسياسات الاقتصادية الكلية وترتيبات البنوك المركزية في هذه البلدان، كما أن له السبق في بعض الجهود التي تمت في هذا الصدد مما يمكن أن يساعدنا على فهم السبل الممكنة لتناول المبادئ والممارسات المعمول بها."

وأكد السيد موراي أن "المبادئ والممارسات المعمول بها تظل وثيقة طوعية بالنسبة لصناديق الثروة السيادية،" ولكنه ذكر أن "صندوق النقد الدولي هو بالتأكيد أفضل مؤسسة يمكن الاسترشاد بها في هذا العمل."

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org.

هذا المقال مترجم من نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey) التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.